أَحَشَفًا وَسُوءَ كِيلَةً يا نجار؟!

ردّ على مقال عبد الحميد الهضابي كاتب منتديات التصفية

كتبه

أبو إسحاق خالد فضيل

وينبغي استنقاص المحرفين
من العلماء، والمغيرين للعلم
والمذلين له، والبائعين له بثمنٍ
بخسٍ من عرض الدنيا وشهواتها

الحافظ علاء الدين ابن العطار

«الاعتقاد الخالص»

الحَشَف هو التمر الرديء قيل لمن يطفف في الميزان إذا باعه: (أحشفًا وسوء كيلة)

وهذا المثل يضرب لمن يجمع بين خصلتين ذميمتن كما وقع للهضابي عندما جمع بين سوء الفهم وسرقة العلم

بسم الله الرحمان الرحيم

* الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام علىٰ نبيه الأمين وعلىٰ آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فقد كتب عبد الحميد الهضابي مقالا عنونه بقوله: «**بيان بعض صور التشغيب والتخذيل من المذبذبين والمناوئين للحق وأهله**» فوقع له من الغلط والكلام بالجهل، وتحريف قواعد أهل العلم، وإنزالها غير منزلها ما سأبينه في هذه الكتابة إن شاء الله، فأقول وبالله أستعين:

* **ذكر** الهضابي حديث معاوية رضي الله عنه، ثم عقب ذلك بنقل عن النووي فيه: «**وأما هذه الطائفة فقال البخاري: هم أهل العلم، وقال أحمد بن حنبل: إن لم يكونوا أهلَ الحديث فلا أدري من هم، وقال القاضي عياض: إنما أراد أحمد أهلَ السنة والجماعة ومن يعتقد مذهب أهل الحديث ...**» اهـ

ومراد الهضابي من نقل كلام النووي هو قول القاضي عياض، لأنه صرح بأن مراد أحمد أهل السنة والجماعة ومن يعتقد مذهب أهل الحديث، ومقال الهضابي أراد به نصرة أهل السنة، فتوافقا، وإلا فلا غرض في نقل كلام القاضي عياض ؛ إذا تبين هذا فليعلم الهضابي أن مراد أحمد بكلامه ليس هو ما ذكره القاضي عياض في تفسيره، فإن القاضي عياضا يريد بأهل السنة والجماعة الأشاعرةَ، فتفسير كلام

أحمد بكلام القاضي عياض زلة، والنووي علىٰ مذهب القاضي عياض في المعتقد، ولهذا لما نسخ بعض أهل السنة شرح النووي علىٰ مسلم حذف منه ما زلّ فيه النووي في الصفات، فكان ينبغي للهضابي أن يجتنب النقل عن النووي فيما يتعلق بمثل هذه المسائل، ولو نظر لوجد كلام أهل السنة عن هذا الحديث موفورا، ولكنه لا يميز بين مذهب أهل السنة ومذهب غيرهم فيما يقول وينقل، ولقد وقفت له في بعض مقالاته التي نشرها في «منتديات التصفية» علىٰ نقل للرازي يقرر فيه مسألة العصمة علىٰ طريقة متأخري المتكلمين الذين مالوا في هذه المسألة إلىٰ معتقد الرافضة ولم يتفطن له ،لأن غاية ما عند هذا الرجل نقل من هنا ونقل من هناك مع عدم إدراك، وسوء فهم، ثم يدعي أنه ينصر السنة ، لكن بجهالة.

وأنت إذا نظرت إلىٰ ما صدَّر به مقاله وجدتَه نقل نقلا عن ابن منده في الصلابة في السنة، فتظن أن الهضابي سيسلك مسلكه، فإذا به يقع في أولّ نقل ينقله فيما يناقض كلام ابن منده.

* **ثم قال** «فالمتأمل في أهل التخذيل والتشغيب، والمتذبذبين المناوئين المخالفين للمنهج السلفي الذين لا للسنة نصروا، ولا لأهل البدع والأهواء كسروا، والذين أرادوا أن يمسكوا العصا من الوسط –كما يقال–، ففيهم صفةُ التلوّن، واللفّ والدوران والمراوغة، وذلك لأنهم عبارةٌ عن وجهين لعملةٍ واحدة، ويمشون علىٰ الحَبْلَيْن ، ويأكلون علىٰ الشِّدْقَيْن، والسّبب في ذلك ظاهرٌ جليّ غيرُ

خفيٍّ علىٰ كلّ ذي لبّ، وهو: أنهم يَحرِصون أشدَّ الحِرص علىٰ التكتّم والخفاء وعدمِ إظهار مايخفونه في أنفسهم ومجالسهم المغلقة، وذلك خشية أن يفضحوا وتتخطّفهم الشهبُ السلفيةُ من الردود العلمية».

قلت: كلامه هذا وما بعده كله أشياء مجملة لم يبين فيه مراده، فوقع فيما ينكره علىٰ غيره مما سماه اللف والدوران، والكاتب إنما يكتب ليبين لا ليعمي، وليظهر لا ليخفي، وليفصل لا ليجمل حتىٰ يفهم الناس عنه.

* **ثم تكلم** بكلام في عدم البيان مثل سابقه إلىٰ أن قال: «وقد كان النّبيُّ صلىٰ الله عليه وسلّم يتخوّف أشدّ التخوّف علىٰ أمته من المنافقين الذين يجادلون بالقرآن ويلبسون الحقّ بالباطل وهم يعلمون، كحال الصعافقة الذين يلعبون علىٰ الحبلين ويأكلون علىٰ الشدقين بالقواعد السلفية في تقديم التعديل علىٰ -كذا ولعله أراد بعد- اطلاعهم علىٰ الجرح المفسّر المعتبر»

قلت: تنظيره لمن سماهم الصعافقة بالمنافقين من تعدي حدود الله تعالىٰ، فلو سُلم له أن هؤلاء الصعافقة خالفوا القواعد السلفية لما جاز له أن يجعلهم كالمنافقين، فكيف وأكثرهم إنما خالفوا -إن سُلم بالمخالفة- عن جهل لا عن نفاق كما يدعي هذا الرجل، بل منهم من خالف عن حجة من الله وبرهان.

* **ثم قال**: «وهكذا أيضا في إخراج التزكيات لمن جرحه بطرق فاجرة يخجل منها كبار أهل البدع، فعن عمران بن حصين رضي الله عنهما قال، قال رسول الله ﷺ «إن أخوف ما أخاف عليكم بعدي كل منافق عليم اللسان»».

قلت: حتىٰ يصح الحكم لا بد أن يوافق الدليل المدلول، و من عجائب هذا الرجل أنه يلصق كل ما وجده من كلمات في طريقه رغم تنافرها وبُعد بعضها عن بعض معنىٰ وتركيبا، ومن نظر في قوله هذا بان له أن الحديث لا يدل علىٰ المدلول، وطلب التزكية لمن جُرح بظلم أو ظن أنه سيجرح بغير حق ليس من عمل المنافقين، والمزكي إذا رأىٰ أن الناس لا تُقبِل علىٰ ما عند أخيه من العلم والخير إلا بتزكيته فإن تزكيته من باب الدعوة إلىٰ الله ونصر دينه، وتركها من خذلان أخيه و صدّ الناس عما عنده من العلم والسنة، والله عز وجل قد يؤتي بعض عباده قبولا عند الناس فإن لم يتقوا الله في ذلك القبول أوشك الله أن ينزعه عنهم، قال سبحانه وتعالىٰ: ﴿**وإن تتولوا يستبدل قوما غيركم ثم لا يكونوا أمثالكم**﴾

وفي قوله: «**بطريق فاجرة يخجل منها كبار أهل البدع**» من المبالغة ما هو ظاهر، وهكذا شأنه في عامة ما يكتب، إنما بضاعته المبالغة والتهويل.

* **ثم قال**: «**ومن المعلوم أنّ كلّ من كان أقربَ إلىٰ أهل السنة وعنده مخالفات وانحرافات يكون خُبثه، وخطره، وشرّه أعظم وأخطر وأشنع وأقبح من غيره من الواضحين من أهل الأهواء والبدع ، فانتبهوا وتنبّهوا يا معاشر أهل السنة من شراك وحبائل هؤلاء، ومن هذه الحيثيّة قرّر أهل السنة أنّ أهلَ البدع أشرُّ علىٰ أهل الإسلام والإيمان من اليهود والنصارىٰ لأنّهم يفتكون بالمنهج السلفي من الداخل، ويتظاهرون بالخير والصلاح وباسم الدعوة السلفية والوسطية**

والاعتدال، لكن شواهد الامتحان تخذلهم وتكشف زيفَهم، وخُبثَهم، وسوءَ طويّتهم»

قلت: من المعلوم في دين الإسلام أن العبد كلما كان أقرب إلىٰ السنة كان أقرب إلىٰ الخير، وكلما كان أبعد عن السنة كان أبعد عن الخير وأقرب إلىٰ الشرّ، لكن هذا المعنىٰ مقلوب عند الهضابي، فإن القرب من السنة عنده هلكة والله المستعان، ولقد كان الرجل من السلف يكون من علمائهم فيقع في المخالفة فلا يعده الأئمة خبيثا ولا يطلقون عليه هذه الألفاظ التي أطلقها الهضابي، فضلا عن أن يعدوه شرا من اليهود والنصارىٰ، وهذا أبو حاتم الرازي وابن خزيمة ومحمد بن نصر وأبو الشيخ وابن منده وغيرهم كثير ممن وقع في خطأ أو مخالفة، لم يُسلَك بأحد منهم ما يسلكه الهضابي بمن قرب من السنة، وهذه المسألة لا تحتاج إلىٰ كبير تطويل، لوضوحها كتابا وسنة وإجماعا وعقلا وفطرة، وإنما يقلبها من قُلب عليه فؤاده وبصره.

قد يقول قائل: قد تواتر عن السلف التحذير من زلة العالم، فإن زلته زلة العالَم، وجاء عنهم أنهم قالوا: «اتق زلة الحكيم».

فالجواب: نعم، وهذا حتىٰ لا يحرف الدين، إلا أنهم مع ذلك لم يسلكوا مسلك الجاهلين من أمثال الهضابي، بل كانوا علىٰ نور من ربهم، يحكمون بالعدل، ويزنون بالقسطاس المستقيم، فهذا معاذ بن جبل ﷺ يقول: «وَأُحَذِّرُكُمْ زَيْغَةَ الْحَكِيمِ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ قَدْ يَقُولُ كَلِمَةَ الضَّلَالَةِ عَلَىٰ لِسَانِ الْحَكِيمِ، وَقَدْ يَقُولُ

الْمُنَافِقُ كَلِمَةَ الْحَقِّ»، قَالَ يزيد بن عميرة: قُلْتُ لِمُعَاذٍ: مَا يُدْرِيني رَحِمَكَ اللهُ أَنَّ الْحَكِيمَ قَدْ يَقُولُ كَلِمَةَ الضَّلَالَةِ وَأَنَّ الْمُنَافِقَ قَدْ يَقُولُ كَلِمَةَ الْحَقِّ؟ قَالَ: «بَلَىٰ، اجْتَنِبْ مِنْ كَلَامِ الْحَكِيمِ الْمُشْتَهِرَاتِ الَّتِي يُقَالُ لَهَا مَا هَذِهِ، **وَلَا يُثْنِيَنَّكَ ذَلِكَ عَنْهُ، فَإِنَّهُ لَعَلَّهُ أَنْ يُرَاجِعَ**، وَتَلَقَّ الْحَقَّ إِذَا سَمِعْتَهُ فَإِنَّ عَلَىٰ الْحَقِّ نُورًا».

* **وأما قول الهضابي**: «**ومن هذه الحيثيّة قرّر أهل السنة أنّ أهلَ البدع أشرُّ علىٰ أهل الإسلام والإيمان من اليهود والنصارىٰ**»، فهذا كذب علىٰ أهل السنة ورمي لهم بما هم برآء منه، بل يقررون أن كل من كان أقرب إلىٰ السنة كان خيرا من الأبعد كما هو معروف عندهم في مسألة تفاضل الإيمان، بل إن أهل الكفر في أنفسهم كلما كان الرجل أقرب إلىٰ أهل الإسلام كان خيرا من غيره ممن هم أبعد عن ديار المسلمين، وكذلك أهل الإسلام كلما كان الرجل أبعد عن ديار الكفر كان أبعد عن صفات أهلها، و من تدبر ما جاء في الشريعة من النهي عن قرب أهل الشرك وأهل البدع علم هذا المعنىٰ.

وقد تتبعت كلام أهل العلم في إطلاقهم لمثل عبارة الهضابي: «**أهلَ البدع أشرُّ علىٰ أهل الإسلام والإيمان من اليهود والنصارىٰ**»، فلم أجد من قالها في أهل الإسلام سنيهم وبدعيهم، وإنما قيلت فيمن هم حقا شرّ من اليهود والنصارىٰ، كطوائف من المشركين، والصابئة والفلاسفة والمنافقين، أما إطلاقها علىٰ أهل الإسلام فلم يأت عن سني قطّ، لكن الذي قرر ذلك جعفر بن مبشر أحد رؤوس

المعتزلة أخزاهم الله فإنه كان يقول: «فساق هَذِه الْأمة شَرّ من الْيَهُود وَالنَّصَارَىٰ» [التبصير في الدين للإسفراييني ص66].

نعم قد تكون البدعة ألطف من غيرها فيقبلها الناس لخفائها، فيحذر منها أكثر من غيرها من البدع الظاهرة كبدعة التمشعر مع الاعتزال، فإن البدع الخفية أضر من البدع الظاهرة التي ينفر منها الناس لكن لا يلزم من كونها أضر أن يكون أهلها شرا وأخبث، وهذا كله مع التنبيه علىٰ أن تنزيل هذه المسألة علىٰ أهل السنة السلفيين الذين طعن فيهم بغير برهان جرم عظيم وجناية شنيعة، وهي طريقة الحدادية الأخباث الذين سلك الهضابي ومن علىٰ شاكلته مسلكهم في هذه الأيام

* **ثم قال**: «عدم نصرة الردود العلمية، والشهب السلفية علىٰ المخالفين لشرعة رب العالمين جل وعز، بل وتخذيل ذلك بطرق ملتوية ظاهرها الرحمة من العدل والإنصاف –المزعوم–، وباطنها العذاب من التثبيط، ومحاربة الحقّ وأهله باسم التشدّد، وعيبهم بكثرة الردود، ورميهم بالحدادية المغلّفة، والحدادية البيضاء كما تشدّق بها أحدهم –عفا الله عنه–».

أقول: أما الردود العلمية، فإن كان الوصف مطابقا للواقع فلا شك أنه غلط من صاحبه، فإن الردّ باب من أبواب العلم يتبين به الحق من الباطل، والإسلام من الكفر، والسنة من البدعة، والراجح من المرجوح، و به يحفظ الدين، ويصان جمال العلم وبهاؤه، وعلىٰ هذا سار السلف والخلف من أهل العلم، وهو داخل في باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وانظر إلىٰ كتب شيخ الإسلام ابن

تيمية رحمه الله فإن أكثرها ردود علىٰ المخالفين، وفيها من العلم المنصور ما يبهر العقول، وكذلك كتب أصحابه كابن القيم وابن كثير وابن عبد الهادي والذهبي، وكتب أئمة نجد، فإن هذه الردود منصورة عند أهل السنة ولا يطعن في أهلها إلا أهل البدعة.

لكن الذي حدث في هذا العصر هو كثرة من يرد زاعما نصرة السنة، إلا أن ردّه يكون بجهل وبدعة، فهذا الذي لا يُنصر، بل يجب أن يردّ عليه ويبين جهله ولو زعم برده نصرة السنة، فإن السنة إنما تنصر بالسنة لا بالبدعة والجهل، والردّ علىٰ المنحرفين من دين الله تبارك وتعالىٰ، والله عز وجلّ يقول: ﴿**ولا تقف ما ليس لك به علم**﴾، وما أكثر ما يردّ الرادّ فتضعف شوكة أهل السنة لضعف ردّه وقوة شبه أهل الباطل، فيُخذل أهل السنة علىٰ يديه، و لينظر الناظر إلىٰ ردود الهضابي وما فيها من ضعف وقلة علم وتخليط وتحريف للعلوم ليدرك حقيقة ما أقول، ومثل هذا ينبغي أن يزجر صاحبه لا أن ينصر.

وينبغي لطالب الحق الناظر فيما يُكتب من الردود أن يميز بين الرّدّ بنصوص الوحي وبين السب والشتم، فإن أهل العلم يأتون علىٰ شبه المخالفين بالنقض بنصوص الوحي، ومذاهب السلف، فيستفيد منها من يقف عليها علما وفهما في دين الله.

وأما أهل الجهل فيأتون إلىٰ شبه أهل الباطل فيقابلونها بالسب والشتم، والتهمة بالظِنّة من غير برهان، فيتعلم منه الواقف عليه سوء الخلق، فإن أضيف إلىٰ ذلك

ردّ الغلط بالغلط كما في كتابات الهضابي ونظرائه فقد تمت خسارة من أخذ عنهم، والله المستعان.

* **قال الهضابي**: «**لأن الذي يجالس أهل السنة وهكذا أيضا أهل الأهواء والبدع يكون حاله أخطر من أهل البدع كما قرّره السلف منهم عبد الله بن سهل التستري وغيره من أئمة الإسلام**».

قلت: اسمه سهل بن عبد الله التستري وقد قلبها الهضابي.

ثم قال: «**ومن المقرر شرعا أن أهل العلم إذا اختلفوا في الرجل جرحا وتعديلا وكان مشهورا بالسنة، فينظر إلىٰ جرح الجارح فإذا كان مفسرا مبينا معتبرا -كحال هؤلاء الصعافقة- فإنه لا يجوز العدول عنه ولا عبرة بتعديل المعدلين ولو كانوا عشرات بل المئات بل الآلاف من فحول العلماء**».

قلت: قد احتوىٰ كلامه علىٰ تناقض، فإن الرجل إذا كان مشهورا بالسنة فإنه لا يكون من الصعافقة، وإذا كان من الصعافقة فكيف تكون له الشهرة بالسنة، إلا أن يكون مراده الشهرة مع الجهل فيجمع بين الشّرّين.

ثم إن وصف الهضابي لغيره بالصعافقة يوهم أنه من أهل العلم المتحققين به، فإن الصعافقة هنا هم من تظاهر بالعلم ولا علم عنده، فكان ينبغي له تجنب هذه الكلمة حتىٰ لا يكون متشبعا بما لم يعط.

* **ثم قال**: «وهذا يعرفه حتىٰ أطفال أهل الحديث فضلا عن طلبة علم فضلا عن علماء أجلاء، فالذي «علم حجة علىٰ من لا يعلم»، «كما أن عدم العلم ليس علماً بالعدم»، و «من رأىٰ حجة علىٰ من لم ير» و«من أثبت شيئًا حجّة علىٰ من نفاه» و«زيادة الثقة مقبولة» و«المثبت مقدّم علىٰ النافي» لأنه معه زيادة علم، ومن «حفظ حجة علىٰ من لم يحفظ»».

قلت: وهذه القواعد التي ذكرها معروفة مشهورة لدىٰ أهل العلم، إلا أنها ليست علىٰ إطلاقها، فلا يصحّ تنزيلها إلا بعد العلم بأن محلها محل عموم لا موضع خصوص، وقد نص الأئمة علىٰ تقييدها بقيود إهمالها يوقع صاحبه في العطب، ومن قيودها أن لا يكون النفي أخص من الإثبات، والنافي إذا نفىٰ عن علم ولم يكن نفيه اعتمادا علىٰ الأصل، فإنه ـ والحالة هذه ـ يتعارض النفي والإثبات، فيحتاج الناظر إلىٰ قرائن ليُرجِح، ومن الغلط في هذا الموضع أن يقدم أحدهما علىٰ الآخر، وهل الشاذ والمنكر و تعارض الوقف والرفع والاتصال والانقطاع إلا من هذا الباب، وقد ذكر هذا جماعة من العلماء، منهم الزركشي رحمه الله في [«البحر المحيط» (6/ 173)] فقال: «وقال إلكيا: إذا تعارض رواية النفي والإثبات وكانا جميعا شرعيين، استفسر النافي فإن أخبر عن سبب علمه بالنفي صار هو والمثبت سواء، ولهذا لم يرجح الشافعي رواية نفي الصلاة علىٰ شهداء أحد علىٰ رواية الإثبات، لأن النفي اعتضد بمزيد ثقة، وهو أن الراوي جابر وأنس، والمقتول عم أحدهما ووالد الآخر ولا يخفىٰ ذلك عليهما...» ثم قال (6/ 174): «وتحصل أن المثبت يقدم إلا في صور: أحدها: أم ينحصر النفي،

فيضاف الفعل إلىٰ مجلس واحد لا تكرار فيه، فحينئذ يتعارضان، الثانية: أن يكون راوي النفي له عناية به، فيقدم علىٰ الإثبات، كما قدم حديث جابر في ترك الصلاة علىٰ قتلىٰ أحد، علىٰ حديث عقبة بن عامر أنه صلىٰ عليهم، لأن أباه كان من جملة القتلىٰ، وكما قدم حديثه في الإفراد علىٰ حديث أنس في القران، لأنه صرف همته إلىٰ صفة حج النبي صلىٰ الله عليه وسلم منذ خرج من المدينة إلىٰ آخره، الثالثة: أن يستند نفي النافي إلىٰ علم».

وأما زيادة الثقة فالكلام فيها والخلاف بين أئمة علماء الحديث والعلل معلوم مشهور، وليس هذا بابها.

ثم ليعلم أن النظر فيما يقال فيه جرح مفسر من جهتين:

الأولى: أن يثبت ذلك الجرح وتلك البدعة، فإن الجرح كثيرا ما يكون عن سوء فهم أو سوء قصد، أو تكون الآفة من النقلة، وهذا مما يردّه أهل العلم ولا يقبلونه، وهذا البخاري الإمام الجبل قد جُرح في آخر حياته، فلم يقبل أهل العلم بعده الجرح فيه، لاجتماع تلك الآفات الثلاث في جرحه؛ فليراع هذا الأصل، فإنه مما لم يختلف أهل العلم فيه.

الثاني: أن ينظر في الجرح هل هو مفسر حقا أم لا؟، فإن كثيرا من الجرح لا يكون مفسرا، ويدّعي أصحابه أنه مفسر، كما أن الآفة تدخل هذا الباب بأن يوقع الجارح جرحا مفسرا في موضع لا يحتمله، ومن نظر إلىٰ واقع الحال علم أن كثيرا من الغلط إنما هو بسبب هذا، فإن قول الجارح عن فلان من الناس إنه كذاب في

موضع الإنشاء مما لا يصحّ، فإن الكذب -الذي لا يراد به الغلط- موضعه الإخبار، وقس علىٰ هذا.

* **ثم قال**: «**إن معارضة العلماء الكبار في فتاويهم وجرحهم لمن يستحقون الجرح بالحجج والبراهين بهذه الأساليب الماكرة والتقدّم بين أيديهم في تقعيد القواعد الباطلة الفاسدة التي ما أنزل الله بها من سلطان، ومن الخوض في مسائل هي أكبر حجما من هؤلاء، وفوق مستواهم، كما هو صنيع الهابط وخدينه والبليدي الفاجر في الخصومة وغيرهم ممن هم علىٰ شاكلتهم مع علمائنا عالم قارة أفريقيا بصدق وحقّ محمد علىٰ فركوس، وعبد المجيد ولزهر وغيرهم، وهكذا أيضا ما يفعله الصعافقة مع شيخنا محمد بن هادي حفظه الله ،لمن سوء الأدب معهم، ومن قلّة الفهم في دين الله تعالىٰ ،ومن علامات الحرمان والعياذ بالله**».

قلت: وهذا الكلام مع اشتماله علىٰ الركة في التركيب، فقد احتوىٰ علىٰ خلط عجيب، فقوله: «**إن معارضة العلماء الكبار في فتاويهم وجرحهم لمن يستحقون الجرح بالحجج والبراهين بهذه الأساليب الماكرة والتقدّم بين أيديهم في تقعيد القواعد الباطلة الفاسدة التي ما أنزل الله بها من سلطان**» فيه تهويل وإجمال غير جيد، فإن كان مراده بالعلماء الكبار إجماع أهل العلم فكلامه حق وصواب، وإن كان المراد بهم جماعة منهم لا جميعهم فلا شك أن كلامه باطل، بل هو المخالف

للإجماع، فإن الناس متفقون علىٰ أن الصحابة إذا اختلفوا لم يكن قول بعضهم حجة علىٰ بعض، فكيف بغيرهم، فهذا ما يتعلق بالإجمال.

أما التهويل، فإن هؤلاء العلماء الكبار الذين يعنيهم الهضابي في سياقه، وأنهم جرحوا بالحجج والبراهين وغير ذلك مما يدّعيه الهضابي، منهم من لا يعرف شيئا من علم الحديث فضلا عن مسائل الجرح والتعديل وما يتعلق به من المسائل الدقيقة، كما أن كبار العلماء كالشيخ ربيع والشيخ عبيد هم الذين خالفوا هؤلاء الذين يدّعي الهضابي أنهم العلماء الكبار.

* **وقوله**: «ومن الخوض في مسائل هي أكبر حجما من هؤلاء ، وفوق مستواهم» وهذا لم يجعله الله عز وجل ضابطا للكلام في شرع الله، بل الذي قعّدته الشريعة وجاء به السلطان من الله هو الأصل العام المنضبط الذي قال الله فيه: ﴿**ولا تقف ما ليس لك به علم**﴾، وقال سبحانه: ﴿**ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا علىٰ الله الكذب**﴾ وغيرها من النصوص، فالضابط في هذا أن كل من علم شيئا قال به، ومن لم يعلم فلا يحل له الخوض فيما لا يعلم، أما تحديد المستوىٰ وجعل مسائل يصح لشخص الخوض فيها ومسائل لا يصح له الخوض فيها، فهذا أصل غير منضبط، كما أن الشريعة لم تأت به، وهذا النبي صلىٰ الله عليه وسلم اختلف الآخذ عنه وتباينوا في أحوالهم ومستوياتهم، ولم ينقل عنه في هذا الباب إلا ما ذكرته لك.

علىٰ أن ما ذكره الهضابي فيه مفسدة شائعة عند من قلّ إنصافه، أو غلب عليه حسد من آتاه الله من فضله، فيرميه بأنه يتكلم فيما هو فوق مستواه، حتىٰ يردّ الحق الذي معه، ولو أن الهضابي ضبط هذا الباب بالضابط الرباني لقُبل كلام من تكلم بالشرع، ورُدّ كلام من تكلم بغير برهان من الله، ولكن آفة الهضابي أن يدّعي نصرة الحق لكن بالباطل، ونصرة السنة لكن بمخالفتها، فتراه ينكر علىٰ غيره تقعيد القواعد الباطلة الفاسدة التي ما أنزل الله بها من سلطان، ثم هو يقعدها في نفس السياق، وينقل عن ابن منده البعد عن مخالطة المذبذبين ثم يفسر كلام أحمد بكلام الأشعرية، فيجمع بين الضبّ والنون، ولله في خلقه شؤون.

ثم إن هذه المسائل التي ادّعىٰ الهضابي أنها ليست في مستواهم، أيجعلها الهضابي من مسائل الشريعة أم من غيرها، فإن كانت من مسائل الشريعة فإن الله كلفنا بها، والمشتغل بالعلم ينبغي أن يشتغل بها، وإن كانت من غير مسائله فإن الله سبحانه قال: ﴿**أو لم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب يتلىٰ عليهم**﴾.

ومن عجبٍ أن ترىٰ الهضابي يتكلم عن المستوىٰ وعن المسائل، فيخيل للناس أنه يميز بين صغار المسائل وكبارها وضعيف المستوىٰ وقويه، وهو لا يكاد يتكلم في مسألة من العلم إلا وتجد تلك المسألة تضج إلىٰ ربها من جراء ما تلقىٰ من جناية هذا الرجل عليها.

ولنعقد مقارنة في بيان مستويات الناس بين الهضابي وبين شيخ الجرح والتعديل المحدث مفلح الرشيدي رحمه الله، فإن الشيء بالشيء يُذكر، ومن تقلب قلب

الهضابي ونظره أن ذكر رجلين في سياق ذكره الجرحَ والتعديل الذي هو من أعظم أنواع علوم الحديث، فذكر أحدهما ذاما له بضعف المستوىٰ وأن المسائل أكبر منه، وهو الشيخ خالد حمودة، وذكر في مصاف العلماء الشيخ عبد المجيد جمعة، فهذا نظر الهضابي.

أما نظر العالم المحدث فأقول:

لقد درس هذان الرجلان عند الشيخ مفلح الرشيدي رحمه الله، فكان غير ما مرة يذكر من درس عنده من الجزائريين، فلا يقدم علىٰ حمودة أحدا، ثم بعد ذلك يثني بكمال قالمي، أما الشيخ عبد المجيد جمعة فلا يذكره، فإن سُئل عنه أجاب بما يدلّ أنه من جملة الإخوة الذين درسوا عليه؛ فهذا نظر المحدث العالم بالجرح والتعديل رحمه الله، وذاك نظر الأبعد المقلوب.

* **وأما قوله:** «كما هو صنيع الهابط» فهو فسوق كان علىٰ الهضابي أن يصون قلمه ولسانه عنه، قال الله تعالىٰ: ﴿**ولا تنابزوا بالألقاب بئس الاسم الفسوق بعد الإيمان**﴾، وقال النبي ﷺ: «سباب المسلم فسوق» وقال لمن عير غيره بأمّه: «إنك امرؤ فيك جاهلية» والهضابي عيره باسمه، وهذا من أمر الجاهلية.

ثم إنّ الهضابي من جملة المتعصّبة المقلّدة ممن لا يهمّهم اتّباع الحق في الحكم علىٰ الناس، فمرابط كان مرابطا في نظر الهضابي يوم أن قالها فيه الشيخ جمعة، ثم لمّا تغيّر رأي جمعة في المرابط لم يجد المقلّد إلاّ اتّباع شيخه في الباطل!

وحسبنا الله ونعم الوكيل.

قد يقول الهضابي: لي سلف من أهل العلم أنا أتبعه في هذا، فيقال له، قد قال سفيان بن عيينة: «**من فسد من علمائنا ففيه شبه من اليهود**»، والمسلم مأمور بطاعة الله ورسوله لا بطاعة من خالف شرع الله، ولو كان من أئمة الإسلام، والله يقول: ﴿**إن كل من في السماوات والأرض إلا آت الرحمان عبدا لقد أحصاهم وعدّهم عدّا وكلهم آتيه يوم القيامة فردا**﴾.

* **ثم قال:** «**والله الذي لا إله إلا هو كنا نجتمع مع مشايخنا ربيع ويحيىٰ النجمي وزيد المدخلي وعبيد الجابري وصالح الفوزان وغيرهم رحم الله من مات منهم وحفظ من بقي، الشاهد: أننا لا نستطيع أحيانا والله حتىٰ طرح الأسئلة عليهم، وذلك من مهابتهم وإجلالهم واحترامهم**»

قوله: «**ويحيىٰ النجمي**» خطأ، فإن العالم هو ابنه أحمد بن يحيىٰ رحمه الله، فانظر كيف يغلط الهضابي في شيوخه، فلا تسأل بعد ذلك عن غيرهم.

قوله: «**واحترامهم**» فلا، لأن الاحترام لا ينافي السؤال، كما أن السؤال لا ينقص من الاحترام، وإنما الذي يمنع من السؤال هو المهابة والحياء فيما ذكرت.

* **ثم قال** بعد كلام له: «**الشاهد: أن الجارح لقرينة بالحجج والبراهين يجب قبول قوله، ولا يجوز العدول عنه، وعلىٰ هذا مضىٰ سلفنا الكرام ممن يقتدىٰ بهم سلفا وخلفا، وكلام الأقران بعضهم في بعض مقدّم علىٰ غيرهم ممن جاء بعدهم**».

ويحتمل قوله: «**لقرينة**» أنها بالهاء لا بالتاء علىٰ بعد ما بينهما في لوحة المفاتيح، فإن كان كذلك وإلا فإن هذا المقطع من كلامه قد حوىٰ جهلا عظيما، فمن ذلك

قوله: «أن الجارح لقرينة بالحجج والبراهين يجب قبول قوله» أو ما علم أن القرينة شيء، وأن الحجج والبراهين شيء آخر، فالقرينة هي التي تقارِن ما ضعُف من الحجج حتىٰ تقويه، أما الحجة فلا تحتاج في نفسها إلىٰ قرينة، وإذا استقلت القرينة عما تقارنه كانت في أكثر أحوال الناس من باب قول الله جل ذكره: ﴿**يأيها الذين ءامنوا اجتنبوا كثيرا من الظن إن بعض الظن إثم**﴾، وجعل القرينة المستقلة برهانا وحجة في نفسها جهل بالعلم، ومزلة قدم، فالقرينة من باب التوابع، والتابع لا يستقلّ بالحكم عند الانفراد.

* **وقوله**: «وعلىٰ هذا مضىٰ سلفنا الكرام ممن يقتدىٰ بهم سلفا وخلفا»، وهذا كلام من لا يدري ما يخرج من رأسه، فإن السلف ليس فيهم خلف، وإنما صحة العبارة أن تحذف قولك: «سلفا وخلفا» أو أن تقول: «وعلىٰ هذا مضىٰ علماؤنا الكرام».

* **ثم قال**: «والعلماء لما تكلّموا في قاعدة: «كلام الأقران يطوىٰ ولا يروىٰ» قيّدوها بقيد مهم تجاهلوه هؤلاء الصعافقة وهو: إذا كان الجارح بدون حجج وبراهين أو كان لعصبية أو قبلية أو مذهبية أو نحو ذلك»

قلت: الجرح من دون حجج وبراهين لا يقاوم التعديل سواء كان بين الأقران أم لا، فليس هذا من قيود هذه القاعدة المختصة بها.

* **ثم قال**: «ومن المرجّحات التي يذكرها العلماء أن كلام المعاصر أولىٰ من كلام المتأخر عن عصر الراوي لأن المعاصر أعرف بالراوي و«بلديّ الرجل أعرف ببلديّه»»

قلت: قول العلماء: «بلديّ الرجل أعرف ببلديّه» أعم من أن يكون معاصرا له أم لا؟ فلا يصحّ تنظيرها بقوله: «كلام المعاصر أولىٰ من كلام المتأخر عن عصر الراوي»، لأن كل قاعدة لها موردها، ألا ترىٰ أن طائفة من العلماء قبلوا رواية أبي عبيدة عن ابن مسعود ﷺ مع عدم سماعه منه اعتمادا علىٰ أنه عارف بأهل بيته، مع أنه لم يعاصر أباه، وابن حبان دخل حمص وهمه أحاديث بقية بن الوليد الحمصي، لأن أهل بلده أعرف بحديثه، مع أن ما بين ابن حبان وبقية زمن طويل.

* **ثم قال**: «ففي تراجم الضعفاء والمتروكين والمجروحين ومن ضعفه المحدثون من قِبل أقرانهم يصعب حصرهم وذلك لكثرتهم، انظر: «الضعفاء الكبير» للعقيلي، و«الكامل» لابن عدي، و«المجروحون» لابن حبان، و«الضعفاء الصغير» للبخاري، و«كتاب الضعفاءِ والمتروكين» للنسائي وللذهبي وللدارقطني ولابن الجوزي، و«تهذيب الكمال» للمزي، و«الميزان» و«السير» للذهبي، و«تقريب التهذيب» لابن حجر، وغير ذلك من كتب المصنفة في هذا الباب».

قلت: هذا الرجل علىٰ جهله متشبع بما لم يعط، فهو يسرد ما عرض له من أسماء الكتب التي وجدها في رفّ «**الجرح والتعديل**» من المكتبة، فيظن القارئ أنه

بإحالته عليها قد درسها واستوعبها، لكن العارفون بحقيقة الحال يستدلون بذلك علىٰ جهل الرجل، فإن «**تقريب التهذيب**» لابن حجر رحمه الله ليس فيه ما يزعم هذا الرجل، وإنما هو خلاصة الكلام في الراوي علىٰ حسب اجتهاد الحافظ ابن حجر رحمه الله، ولا ينقل فيه لا كلام الأقران ولا كلام غيرهم، اللهم إلا كلمات نادرة توافق ما تلخص له في حال الراوي، فيستغني بكلام الإمام عن كلام نفسه.

* **قال**: «وغير ذلك من كتب المصنفة في هذا الباب».

قلت: أضاف الكتب إلىٰ المصنفة، ولو أنه عرّف الكتب بـ«ال» لأصاب، و لقد كان يمكن أن يعتذر عن هذا لو أن كاتبه كان ممن يتحاشىٰ مثل هذا الغلط، ولكن صاحبه جاهل بتركيب كلام عربي، ثم تراه يركب في دين الله ما يشاء.

* **ثم قال**: «**ومن صور التشغيب أيضا أن العالم السلفي إذا جرّح بعض السفهاء وطلبة العلم، يذهبون ويهرعون إلىٰ التزكيات، وهذا لا ينبئ إلا لمرض في القلب، ويتغافلون عن القواعد السلفية الأثرية منها: أن بلدي الرجل أعرف به من غيره**»

قلت: قوله: «**وهذا لا ينبئ إلا لمرض في القلب**» يدلّ علىٰ أن مرض القلب هو الباعث علىٰ الإنباء، لأن اللام تعليلية، وليس مراده هذا، وإنما مراد الهضابي أن بحثهم عن التزكيات ينبئ عن مرض في القلب، فكان ينبغي له أن يُعدِّي الفعل بـ«عن» وليس باللام، فلم تسعفه العربية لجهله، ومن كان هذا حاله فإنه يستحق الحجر عن الكلام في دين الله، فإنه لا يُؤمَن أن يحل حراما ويحرم حلالا.

ثم إن وصف هذه القاعدة بـ«السلفية الأثرية» دال علىٰ بُعد الهضابي عن العلم والفهم، فإن هذه القاعدة عامة في أحوال الناس ليست مختصة بالسلف دون الخلف ولا بأهل السنة دون أهل البدعة ولا بأهل الإسلام دون غيرهم من أهل الملل، فإن البشر جميعا يعلمون أن الخبر عن أحوال الرجال وغيرها إنما يكون ممن له معرفة بذلك دون من ليس له معرفة، ومن مظان المعرفة أن يكون الرجل من أهل بلد من يراد معرفته، فلهذا لا توصف هذه بالسلفية ولا الأثرية، ولا تعدو أن تكون قرينة للمعرفة بأحوال الرواة ، قد يُعمِلها العالم بالجرح والتعديل وقد لا يُعمِلها علىٰ حسب اجتهاده، وكم من غريب يقظ فطن هو أعرف بالرجل ممن هو دونه من أهل بلد الراوي، وهذا كثير في كتب الجرح والتعديل.

* **ثم قال**: «**وهذه القاعدة السلفية التي أساؤوا أيّما إساءة في تنزيلها واستغلالها، وهي حجة عليهم لا لهم لو كانوا يعقلون، وهذا إن دلّ فإنما يدلّ علىٰ غرورهم وجهلهم وخبثهم وسوء طويّتهم، لأن أهل العلم ذكروها في الرجل الذي إذا سُئلوا عنه ولم يعرفوه، ولم يقفوا علىٰ شيء من كتبه أو مسموعاته أو نحو ذلك، أو من القرائن التي ينبغي اعتمادها في ترجيح حال الراوي المختلف فيه إذا كان الجرح فيه غير مفسّر ولا معتبر**».

قلت: وهذا كلام رجل جمع بين الجهل والتهويل، فإن قوله: «**وهي حجة عليهم لا لهم لو كانوا يعقلون**» إنما يقال فيما يصلح فيه قلب الأدلة علىٰ الخصوم، أما هذه فليس يمكن قلبها علىٰ الخصم، وإنما يرجح بها في بعض الأحوال، فكيف

والحال أن هؤلاء الذين يردّ عليهم الهضابي لم يستعملوها استعمالا صحيحا ولا استعمالا خاطئا، ولكن الهضابي ظن أنه كلما هول وشنع، وسب فأقذع كان الناس له أتبع.

* **ثم قال:** «**وهذا إن دلّ فإنما يدلّ علىٰ غرورهم وجهلهم وخبثهم وسوء طويّتهم**»،

قلت: انظر إلىٰ هذا الرجل كيف جمع بين الجهل وسوء الخلق، هذا وهم لم يستعملوا هذه القاعدة أبدا، فكيف لو استعملوها.

لكن كلامه هذا قد يرجع بعضه علىٰ الهضابي وأصحابه الذين استعملوا هذه القاعدة استعمالا قوميا جاهليا، فقام عليهم أسد السنة وإمامها العلامة ربيع بن هادي المدخلي، فردّ استدلالهم الضال بها، قال -حفظه الله-ردّا علىٰ الهضابي في صوتية انتشرت قبل وقت قريب: «**منهجكم هذا إنما هو ناشئ عن الوطنية الجاهلية بارك الله فيكم، وإنه ليؤدي إلىٰ إسقاط كلام العلماء خارج بلدكم، ولو كانوا في قمة الحق، بارك الله فيك، ثانيا: كلامكم هذا إذا أخذتموه علىٰ إطلاقه قاعدتكم هذه إذا أخذتموها علىٰ إطلاقها تؤدي إلىٰ إسقاط الكثير والكثير والكثير من كتب الجرح، المسجلة أسماؤهم في كتب الجرح والتعديل، يؤدي إلىٰ إسقاط الكثير من أقوال الأئمة الكبار المسجلة في كتب الجرح والتعديل، بارك الله فيكم، ولا يقبل جرحهم ولا تزكيتهم إذا تكلموا عن أناس خارج بلدانهم**».

وكلام الشيخ ربيع -وفقه الله-جاء بعد أن نشر هذا الرجل وغيره من الذين يتكلمون في دين الله بالجهل مقالات متتابعة في «**التصفية والتربية**»، بل كان تعليقا علىٰ مقال الهضابي نفسه، فبين حفظه الله انحراف القوم فيما يرومونه من حزبية جاهلية يريدون إلصاقها بالسلفية، ومن عجائب القوم أنهم يطالبون غيرهم بالتوبة من أشياء أباحها الله، فيشددون فيها تشديد الخوارج، ثم لا تسمع لهم تراجعا عن انحرافهم الظاهر في هذه المسألة، والله عز وجل يقول: ﴿**أتأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم وأنتم تتلون الكتاب أفلا تعقلون**﴾، ولقد كان ينبغي لمن أراد الحق ونصرة الدين أن ينشر تراجعا عن هذه الضلالة التي أراد إلصاقها بالدين في الموقع الذي نشر فيه ضلالته، لكن القوم يحذفون كلام الشيخ ربيع، و يتركون كلامهم الضال.

* **ثم قال**: «**فعن حماد بن زيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال: كان الرجل يقدم علينا من البلاد ويذكر الرجل ويحدث عنه ويحسن الثناء عليه، فإذا سألنا أهل بلده وجدناه غير ما يقول، وكان يقول: بلدي الرجل أعرف بالرجل، [4] وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما في الكفاية (133): مما لا شك فيه أن أهل البلد أعرف بحديث شيوخهم من غيرهم، فأهل المدينة أعرف بحديث نافع ومالك من غيرهم، وأهل مكة أعرف بحديث عمرو بن دينار، وأهل البصرة أعرف بحديث قتادة، وأهل الكوفة أعرف بحديث أبي إسحاق السبيعي، وأهل مصر أعرف بحديث الليث بن سعد، وهكذا ... وقال أبو زرعة الدمشقي: قلت لأبي عبد الله أحمد بن حنبل: يا أبا عبد الله، ما تقول في سعيد بن بشير؟ قال: «أنتم أعلم به. [5] قال أبو بكر المروذي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: سألت أحمد بن حنبل**

عن قَطَن الذي روىٰ عنه مغيرة؟ فقال: «لا أعرفه إلا بما روىٰ عنه مغيرة»، قلت: إن جريراً ذكره بذكر سوء، قال: «لا أدري، جرير أعرف به وببلده». وقال أبو زرعة الدمشقي: قلت لأبي عبد الله أحمد بن حنبل: يا أبا عبد الله، ما تقول في سعيد بن بشير؟ قال: «أنتم أعلم به»، تاريخ أبي زُرعة (1 / 540)، وإنما قال أحمد ذلك لأن سعيداً هذا دمشقي، وكان محمد بن عبد الله بن نمير من نقاد الكوفيين، قال علي بن الحسين بن الجنيد: كان أحمد بن حنبل ويحيىٰ بن معين يقولان في شيوخ الكوفيين: ما يقول ابن نمير فيهم؟.[6] وقال ابن عدي في (محمد بن عوف الحمصي): «هو عالم بأحاديث الشام، صحيحها وضعيفها»، [7] وقال ابن عدي في «شقيق الضبي»: «كان من قصاص أهل الكوفة، والغالب عليه القصص، ولا أعرف له أحاديث مسندة كما لغيره، وهو مذموم عند أهل بلده، وهم أعرف به»».

قلت: يريد الهضابي أن يظهر بمظهر من أجهد نفسه في تتبع كلام أئمة الجرح والتعديل فنقلها وجاء بها معزوة إلىٰ مصادرها الأصلية، والحق أنه أخذ بل نهب هذا الكلام مباشرة من غير تعب من مقال نشر في سحاب للأخ لعويسي بعنوان: «التنقيح الوجيه للضابط في بلدي الرجل أعلم به»، نشره في سبتمبر سنة (2011) فيه نفس النقول، ولعويسي أخذها من كتاب «تحرير علوم الحديث» لعبد الله بن يوسف الجديع «ص 530»، وغيّر فيه أشياء تقديما وتأخيرا، ثم سرقها الهضابي من العويسي، ولم يشر إلىٰ شيء من ذلك، فهي سرقة بإسناد مُدَلَس، والله المستعان.

ومن البلاء أن يسبق وهم الجديع إلىٰ خطأ في الفهم فيثبته كتابةً، ثم تجد الهضابي يسرق الخطأ كما هو، فيخطئ بخطأ الجديع، وهذا فيما نقله الجديع عن «تقدمة الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم : «**وكان محمد بن عبد الله بن نمير من نقاد الكوفيين ، قال علي بن الحسين بن الجنيد : كان أحمد بن حنبل ويحيىٰ بن معين يقولان في شيوخ الكوفيين : ما يقول ابن نمير فيهم ؟**»، ففهم الجديع أن أحمد ويحيىٰ كانا يسألان عن قول ابن نمير، فجعل نقطتين (:) علامة علىٰ مقول القول، وجعل «ما» استفهامية ثم أعقبها بعلامة الاستفهام (؟)، وهذا غلط، فإن «ما» موصولة وليست استفهامية، وهي علىٰ هذا النحو في كتاب ابن أبي حاتم وغيره ممن نقله عنه كتهذيب الكمال للمزي وسير أعلام النبلاء للذهبي، ولهذا فسر الذهبي هذه الكلمة بقوله: «**يعني: يقتديان بقوله في أهل بلده**» [السير 11/ 456]، فجاء الهضابي فسطا علىٰ غلط الجديع في جملة ما سطا عليه.

ووالله إن المرء ليعجب من حال هذا الهضابي الذي تراه يدعي اتباع السنة والوضوح فيها، ويهاجم أهل السنة وأهل البدعة علىٰ حد سواء، لكن بجهله وجرأته ، ويحارب من يسميهم الصعافقة المندسين، وينزل عليهم نصوصا جاءت في المنافقين، ثم هو بعد ذلك ينقل من غير عزو عن كتاب الجديع ، وكأن الجديع هذا علم من أعلام السنة، وإمام من أئمة الهدىٰ، والحق أن الجديع – الذي سرق الهضابي كلامه– إنما يحمل معولا لهدم الإسلام ونقض عراه عروة عروة، وهو في الضلال كالقرضاوي أو أشد، بل هو سالك لطريق قد سلكه قبله

عبد الله القصيمي الملحد نسأل الله السلامة والعافية، ثم بعد هذا كله يأتي الهضابي فيصدر مقاله بكلمة ابن منده في البعد عن المبتدعين والمذبذبين، وهل مثلك إلا كمن قتل الحسين ثم ذهب يسأل عن دم البعوض.

* **وأما قوله**: «**وقال رَحِمَهُ اللَّهُ كما في الكفاية (133): مما لا شك فيه أن أهل البلد أعرف بحديث شيوخهم من غيرهم، فأهل المدينة أعرف بحديث نافع ومالك من غيرهم، وأهل مكة أعرف بحديث عمرو بن دينار، وأهل البصرة أعرف بحديث قتادة، وأهل الكوفة أعرف بحديث أبي إسحاق السبيعي، وأهل مصر أعرف بحديث الليث بن سعد، وهكذا ...**»

فقد رجعت إلىٰ نسخ متعددة للكفاية فلم أجد هذا الكلام فيها، وليس هو بكلام حماد بن زيد كما هو ظاهر، ولعويسي إنما نسبه للخطيب في الكفاية فقال: «**وقال الخطيب في الكفاية (133): ومما لا شك فيه...**»، ولم أجد هذا الكلام في الكفاية، ولا رأيت أحدا نقله عن الخطيب، ثم أوقفني أخي أبو عبد الرحمن الحراشي علىٰ أنّه قول لباحث معاصر اسمه عادل بن عبد الشكور بن عباس الزرقي قاله في كتابه «**قواعد العلل وقرائن الترجيح ص: 14**»، فأخذه لعويسي عنه ناسبا إياه إلىٰ الكفاية للخطيب البغدادي، ثم جاء السارق عبد الحميد الهضابي فعلا به في النسبة إلىٰ الإمام أبي إسماعيل حماد بن زيد، فجمع بين سرقة بإسناد نازل وتحريف، ولو نظر لَعَلم أن أسلوب الكلام أسلوب متأخر لا يشبه كلام المتقدمين، وطالب

العلم ينبغي له الحرص علىٰ سلوك جادّة أهل العلم، فإنهم يعزون الكلام إلىٰ أهله، ويطلبون العلوّ فيه ويرجعون إلىٰ مصادره، إن وجدت.

فانظر إلىٰ ما في مقال الهضابي من جهل وتحريف وانحراف، وهكذا سائر ما ينشره من المقالات في هذا الباب وما يشبهه، وهنا نتعجب من قول الشيخ لزهر تعليقا عليه: **«مقال طيب تُشتم منه الرائحة الزكية، المعطرة بتلك الآثار السلفية والتي تحوي في طياتها نفسا منهجيا قويا»** فلا أدري أحقا اشتمّ منه الريح التي وصف، أم هو تأييد لمجرد أن المقال يخدم غرضا معينا ولو هدم العلم والدين كما هو الحال هنا.

والله أعلم وصلىٰ الله علىٰ نبينا محمد وعلىٰ آله وصحبه أجمين.

خالد فضيل

ليلة الخميس: 20/ جمادىٰ الآخرة/ 1439 هـ